

CD/PV.924
20 March 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والعشرين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة ماري هويلان (آيرلندا)

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٢٤ لمؤتمر نزع السلاح. وتضم قائمة المتحدثين خلال هذه الجلسة ممثلي تركيا وبلجيكا واليابان وبلغاريا.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في القائمة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الافتتاحية نظراً إلى تولي آيرلندا رئاسة المؤتمر.

إنه ليشرفي أن أكون الرئيسة الآيرلندية الأولى لمؤتمر نزع السلاح، وهي مسؤولية هامة. وأتطلع إلى العمل مع جميع الوفود على مدى أسابيع العمل الأربعة للدورة. وأتوقع الاستفادة من دعم أمانة المؤتمر وأقدر هذا الدعم. وشأن شأن جميع الرؤساء الذين سبقوني، يسرني وافر السرور أن أساهم في حل معضلة واجهتها هذه المنظمة خلال معظم فترة السنوات الست، ألا وهي عجزنا عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل.

ويجب علينا اليوم بوجه خاص التساؤل تساؤلاً جدياً عن أهمية هذه الهيئة إذا تواصل جمودنا كأنما ليس لنا أي دور في النهوض بالعمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح. ولا يقتضي مبدأ تعدد الأطراف توحيد الغايات المنشودة فحسب بل يتطلب أيضاً الالتزام المشترك بإيجاد حلول لصعوبات ومشكلات محددة.

ولن أكرر ذكر ما بذله أعضاء هذا المؤتمر المتفانون من جهود كثيرة للتصدي للصعوبات والمشكلات المحددة التي صادفناها. وقد بدا في عام ٢٠٠١ أن من الممكن أن يحظى اقتراح أموريم المقدم وقتذاك بقبول جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. واقترح مؤخراً فريق السفراء الخمسة المؤلف من سفراء الجزائر وبلجيكا وكولومبيا والسويد وشيلي الوثيقة CD/1693 إثر مشاورات ومناقشات مكثفة وسعى من خلالها إلى وضع برنامج عمل شامل يتناول البنود المطروحة في جدول أعمالنا المتفق عليه. وأعرب حتى الآن ما يزيد على ٤٠ وفداً عن استعدادهم لتأييد هذا الاقتراح. ولست على علم برفض أي وفد له. وأعرب أن السفراء الخمسة يواصلون التشاور. وأحث الوفود التي لم تعبر بعد عن وجهات نظرها بشأن الوثيقة المذكورة على أن تفعل ذلك. ويبدو لي أن زيادة شفافية المواقف يسهل عملنا. وأعتقد أن من المفيد أن يقدم السفراء الخمسة إلى المؤتمر تقارير عن مشاوراتهم إن أمكن الأمر ربما بعد فترة الاستراحة أو في شهر أيار/مايو وأن يقدموا تقييماً للتوقعات الخاصة باقتراحاتهم.

وإذا كانت هناك وفود تستصعب الاقتراحات المقدمة في الوثيقة CD/1693، أود أن أدعوها إلى بحث نوع الاقتراحات التي قد تضمن في الغالب توافق الآراء اللازم لتمكين هذه الهيئة من استهلال الأعمال الأساسية بحثاً فعلياً إن توفرت هذه الاقتراحات. وجميعنا مسؤولون عن إيجاد حلول لا تستجيب لخواجسنا فحسب بل تكفل أيضاً توافق الآراء ضمن هذه الهيئة وتأخذ في الحسبان خواجس الآخرين.

وقد حثنا الرئيس الأول لدورة مؤتمر نزع السلاح خلال هذه السنة، سعادة سفير الهند، على التفكير تفكيراً إبداعياً، مما كان له أصداء إيجابية لدى عدد من الوفود على ما يبدو. وقُدمت اقتراحات بشأن مجالات جديدة يمكن أن يعنى بها المؤتمر. وأحث الوفود التي أيدت هذا النهج على تطوير أفكارها على مدى الأسابيع القادمة. وعليه، فقد ترغب الوفود في بحث ما إذا كانت هناك قضايا تراعي الولاية الوحيدة لهذه الهيئة في المقام الأول وتتطابق مع جدول أعمالنا المتفق عليه في المقام الثاني ويحتمل أن تسترعي اهتمام المؤتمر ككل في المقام الثالث. وأحثها على تدوين أفكارها إن استطاعت بحيث يتسنى للحكومات الالتزام بالنظر في نهج جديد. وبعبارة أخرى، أود أن يبدأ الناس بالفعل بحث ما يمكن طرحه في الحال والمآل من مسائل قد تحظى فعلاً بتأييد كل وفد من الوفود الحاضرة.

وهناك مسألة أخرى أود إثارتها أمامكم، وهي مشاركة المجتمع المدني في مداولاتنا. ويجسد هذا المؤتمر أنماط عمل تنتمي إلى حقبة مختلفة في علاقاته مع المنظمات غير الحكومية. ويتعارض ذلك مع دور ممثلي المجتمع المدني في مجالات الوسط الدولي الأخرى. ويعجز المؤتمر أيضاً عن أخذ مساهمة المنظمات غير الحكومية الإيجابية في أعمالنا في جنيف بعين الاعتبار، ولا سيما عن طريق تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل.

ونعلم أن هذه المسألة ليست جديدة في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولعلها تتعلق بمجال قد تُظهر فيه الوفود قدراً صغيراً من المرونة. وليس لدي أي اقتراح، غير أنه يسعدني أن يستطيع المنسقون الإقليميون في هذا السياق التشاور مع أفرقتهم لتقييم ما إذا كان هناك استعداد لاتخاذ أية خطوة في هذا المجال، مهما كانت متواضعة. وسترغب الوفود في أن يكون لديها متسع من الوقت للنظر في هذه المسألة، وأعتزم الرجوع إليها في أيار/مايو بعد الاستماع إلى آراء الأفرقة في غضون ذلك.

وإنني تحت تصرف جميع الوفود التي ترى أنها قد تستعين بمساعي الحميدة في أي وقت من الأوقات من أجل إحراز تقدم في أعمالنا. وأتطلع إلى الحصول على ردودكم، وشكراً.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في قائمة هذا اليوم، وهو ممثل تركيا، السيد مورات إزنلي.

السيد إزنلي (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، إذ أتناول الكلمة لأول مرة، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم ودعمه لكم على وجه تام. ويوجه وفد بلادي أيضاً شكره إلى سفير إندونيسيا، السيد جيسمون كاسري، على ما بذله من جهود قيمة لدفع أعمالنا قدماً.

ونظراً إلى ما تسببه الألغام المضادة للأفراد من معاناة وكوارث بشرية، سعى المجتمع الدولي منذ زمن بعيد إلى اتخاذ تدابير فعالة بغية منع استخدامها. وقد عمل دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩ على تعزيز الجهود الدولية المبذولة لتحرير العالم من هذه الجائحة. وحال الوضع الأمني في تركيا دون توقيع ذلك البلد على الاتفاقية في تاريخ إبرامها. وعلى الرغم من ذلك، اضطلعت تركيا بأنشطة تتمشى مع معظم مواد الاتفاقية تعبيراً عن التزامها بالأهداف الإنسانية لهذه الاتفاقية. ومن بعض الأمثلة على ذلك إزالة الألغام الموجودة في المنطقة التركية المتاخمة لبُلغاريا. وعلى الشاكلة ذاتها، أزالَت تركيا ٨٧٥ ١٠ لغماً في مناطقها الحدودية الأخرى. كما وسعت تركيا نطاق المساعدة التقنية والمالية لتشمل الأنشطة الدولية لإزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، ساهمت مساهمة فعالة في أنشطة التثقيف وإعادة التأهيل المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد على الصعيد الوطني.

إن تركيا، بوصفها دولة لها مركز المراقب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩، قد أعلنت اعتزامها أن تصبح طرفاً في الاتفاقية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. ولعله يجدر التذكير بأنني قد تشرفت في إحاطة مؤتمر نزع السلاح علماً، في ٢٧ شباط/فبراير من هذه السنة، بأن الحكومة الجديدة عرضت مجدداً اتفاقية أوتاوا على الجمعية الوطنية التركية الكبرى لتوافق على الانضمام إليها، وأن لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان التركي أيدت الاتفاقية وأحالتها إلى الجمعية العامة للحصول على موافقتها النهائية.

ويسرني أن أفيد المؤتمر بأن البرلمان التركي اعتمد بالإجماع في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ القانون رقم ٤٨٢٤ الذي يتضمن اتفاقية أوتاوا. والآن، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لسفير بلجيكا، السيد لينت، لدعمه الراسخ طوال هذه الفترة ولرسالة التهنية التي وجهها. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أشكر سفير سويسرا وهولندا وأعضاء وفود النمسا والأرجنتين وفنلندا وممثلي الحملة الدولية لحظر الألغام على مشاطرتهم فرحنا بهذا التطور الملحوظ.

ونأمل خالص الأمل أن تزداد الجهود الرامية إلى إزالة الألغام، في منطقتنا خاصة وفي العالم عامة، زخماً وعزماً مع انضمام تركيا إلى اتفاقية أوتاوا.

الرئيسة: (متحدثة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل تركيا، وأن أعطي الكلمة لسفير بلجيكا، السيد جان لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيسة، أود بادئ ذي بدء، أن أهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أؤكد لكم تعاون بلدي التام معكم في سعيكم إلى مساعدة المؤتمر على التوصل بسرعة إلى حل وسط بشأن برنامج عمل يسمح مجدداً بالمضي قدماً بأعمالنا. وقد لاحظت

أيضاً رغبتكم في أن يقدم السفراء الخمسة تقريراً موجزاً عن مشاوراتهم إلى المؤتمر في بداية الجزء الثاني من دورته خلال هذه السنة.

وسرني الإصغاء إلى البيان الهام الذي أدلى به زميلنا التركي. وأود بوجه خاص أن أشيد بأعضاء البرلمان التركي الذين اعتمدوا بالإجماع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وأحث السلطات التركية على أن تختتم إجراءات الانضمام بحيث تتمكن تركيا من إيداع وثيقة انضمامها بسرعة تزامناً مع اليونان وعملاً بالالتزام المعلن هنا ضمن هذه الهيئة نفسها.

ونقدر أيضاً تقديراً كبيراً أن تقوم تركيا واليونان بإيداع وثيقتي انضمامهما لدى الأمين العام للأمم المتحدة في آن واحد قبل نهاية الشهر الجاري، مما يسمح لهما بالانضمام إلى الدول الأطراف الجديدة، أي أفغانستان وأنغولا وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورينام وغامبيا وقبرص والكاميرون، خلال اجتماع الدول الأطراف المزمع عقده في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي نشهدها في عالم اليوم، تحدوني الثقة بأن الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ستتعهد بالتزاماتها وعلى الأخص بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ١ من الاتفاقية.

ولذلك أوجه، بصفتي رئيساً للاجتماع الرابع للدول الأطراف، نداءً رسمياً إلى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية لكي تلتزم بالمعايير الدولية الناشئة عن الاتفاقية وأن تمتنع عن استخدام الألغام المضادة للأفراد في إطار أي نزاع قد تشارك فيه نظراً إلى ما لهذه الأسلحة اللاإنسانية من آثار إنسانية مدمرة على السكان المدنيين الأبرياء بعد انتهاء الأعمال العدوانية بفترة طويلة.

وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على التصديق عليها أو الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل بلجيكا، وأعطي الكلمة لسفيرة اليابان، السيدة كونيكو إنوغوتشي.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، طلبت تناول الكلمة اليوم من أجل لتوجيه إعلان وجيز. ولكن اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة. وأود أن أؤكد دعم وفد بلدي التام لكم في توجيهكم لنا خلال هذه الفترة العصيبة.

لقد طلبت إذن تناول الكلمة لأحيط المؤتمر علماً بأن اليابان وأستراليا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سيتولون معاً تنظيم حلقة عمل بشأن تعزيز التحقق في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة ونظام التحقق في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومن المقرر عقد هذه الحلقة في ٢٨ آذار/مارس في قاعة المجلس. وتشكل حلقة العمل جزءاً هاماً من الجهود التي تبذلها اليابان للمشاركة في مناقشات جوهرية حول قضايا نزع السلاح ومراقبة الأسلحة ذات الأولوية. وقد وجه وفد بلدي دعوات إلى جميع الوفود المعنية. وإن لم يعلم أي من الحاضرين في هذه القاعة على الدعوة حتى الآن، يرجى الاتصال بوفد بلدي. هناك بعض النسخ المتاحة هنا أيضاً.

وسيكون الغرض من هذه الحلقة استخلاص دروس عامة من نظم التحقق الراهنة في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وبحث احتمالات وسبل الاعتماد على هذه الدروس لوضع نظم جديدة للتحقق، بما في ذلك نظام متعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وستخصص جلسة الصباح للمناقشات بشأن الدروس العامة المستخلصة من النظم الراهنة بحضور الدكتورة باتريشا لويس التي ستتولى إدارة النقاش. وسيدلي موظفون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ببياناتهم، كما سيقدم الدكتور تريفور فندلي، المدير التنفيذي لمركز معلومات تكنولوجيا التحقق، استعراضاً عاماً. والمركز المذكور هو منظمة غير حكومية معروفة تُعنى بقضايا التحقق.

وستركز الجلسة المقرر عقدها بعد الظهر على التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيستمع المشاركون إلى بيانات خبراء من بلدان مختلفة، هي أستراليا والسويد والمملكة المتحدة والهند. وسيقدم السيد هيرويوشي كوريهارا، المدير التنفيذي الأقدم لمركز مراقبة المواد النووية في اليابان، استعراضاً عاماً، كما ستتولى إدارة الجلسة.

ولدى تنظيم البرنامج، استفادت الجهات المشتركة في تنظيمه استفادة كبيرة من مناقشات الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح والمناقشات غير الرسمية ضمن ندوات مختلفة، بما فيها الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وأود أن أعبر عن تقديري للجهود الماضية التي بذلها جميع المساهمين في المناقشات السابقة ومنظمو مختلف الحلقات الدراسية. وآمل أن تنتهز جميع الوفود المهمة هذه الفرصة للاطلاع على القضايا المتعلقة بالتحقق والمشاركة مشاركة فعالة في هذه المناقشات غير الرسمية.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أود أن أشكر سفيرة اليابان، وأعطي الآن الكلمة لسفير بلغاريا، السيد دمتر تزانشف.

السيد تزان تشف (بلغاريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أقدم إليكم بأحر التهاني وأن أعرب عن ارتياحي الشخصي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لما بذله من سبقاكم في تولي الرئاسة من جهود، أي صاحباً السعادة سفير الهند وسفير إندونيسيا. وتحذوني كل الثقة في أن المؤتمر سيتمكن في أغلب الظن من الخروج من المأزق الحالي وتأدية المهام التي أسندتها إليه المجتمع الدولي باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض بشأن المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة ونزعها بفضل توجيهكم الحكيم وتصميمكم. وفي هذا المنعطف الهام، أود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي معكم ودعمه المتواصلين لكم في نهوضكم بمهامكم.

إننا كثيراً ما نقول إن لمؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي في التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وقد أثبت هذا المؤتمر منذ أن أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخاصة الأولى بشأن نزع السلاح أنه قادر على إعداد اتفاقات قيمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح عندما يكون لدى الدول الأطراف الإرادة السياسية. غير أن المؤتمر قد عجز منذ عام ١٩٩٩ عن الشروع في أي عمل جوهري على نحو فعال. ويشاطر وفد بلدي تماماً العديد من الوفود مشاعر الإحباط التي أفصحت عنها نتيجة لعدم إحراز أي تقدم للخروج من هذا المأزق الذي طال أمده. ويؤسفنا فشل الجهود العديدة القيمة التي بذلت في سبيل إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر حالياً.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أضم صوت وفدي إلى أصوات الوفود التي عبرت عن تأييدها التام لمبادرة الفريق الإقليمي المكون من السفراء دميري ولينت وريس وسالاندر وفيغا. ففي مطلع هذه السنة، قدم هؤلاء السفراء الخمسة، بنواياهم الحسنة ومهاراتهم المهنية وحكمتهم الجماعية وخبراتهم الهائلة، مبادرة تعد أداة قابلة للتطبيق على الفور شريطة أن تكون هناك إرادة سياسية كافية لمباشرة ذلك. ونقدر فائق التقدير ما تتسم به هذه المبادرة من مرونة وقدرة على التطور لأنها منفتحة لاستيعاب أفكار جديدة وإضفاء طابع رسمي عليها في الوقت المناسب. ونحن نؤيد اقتراح السفراء الخمسة، وإننا على استعداد لبدء تنفيذها على الفور.

ويعتقد وفد بلدي أن مبادرة السفراء الخمسة تتيح لنا فرصة ثمينة لبلوغ الهدف المنشود المتمثل في منح السلطة اللازمة لهذه الهيئة لكي تضطلع بدورها الرائد الذي يعود إليها فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وجعلها هيكلاً فعالاً للتفاوض إذا أخلصنا فعلاً في التعبير عن إرادتنا.

وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى صوت سفير بلجيكا، السيد جان لينت، لتهنئة الوفد التركي على اعتماد البرلمان التركي لاتفاقية أوتاوا بالإجماع.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اتخذت الدول الأطراف إجراء هاماً، إذ عدلت المادة ١ من الاتفاقية ووسعت بالتالي نطاق تطبيقها لتشمل النزاعات المسلحة غير الدولية. وترحب بلغاريا بهذا الإجراء الهام الذي يلبي حاجة إنسانية حيوية لأن النزاعات غير الدولية تشكل أغلبية النزاعات المسلحة التي نشهدها اليوم عموماً.

واليوم، يسرني أن أعلن أن بلغاريا صدقت على تعديل المادة ١ في ٢٢ كانون الثاني/يناير من هذه السنة وأودعت وثيقة التصديق في نيويورك في ٢٨ شباط/فبراير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية التي صدقت على هذا التعديل وأن أحث سائر الدول الأطراف على اتخاذ ما يلزم من تدابير لاعتماد المادة ١ المعدلة في أسرع وقت ممكن.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير بلغاريا على بيانه. ما زالت هناك متحدة أخرى يرد اسمها في قائمة المتحدثين خلال هذه الجلسة. أعطي إذن الكلمة لسفيرة مصر.

السيدة جبر (مصر) (الكلمة بالعربية): السيدة الرئيسة، إن وفد مصر يتفق معكم بشأن أهمية تعزيز العمل الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لنزع السلاح، وأؤكد لكم أن وفد بلادي لن يدخر جهداً من أجل دعم جهودكم من أجل تعزيز هذا العمل، وأدعم رؤيتكم في تعزيز التعاون والحوار مع مكونات المجتمع المدني.

نحن نواجه اليوم ظروفًا استثنائية تضع على عاتقنا هنا في مؤتمر نزع السلاح مسؤوليات كبرى للحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي، خاصة فيما يتعلق بالتمسك بالشرعية الدولية وإطار الأمم المتحدة كإطار وحيد للتعامل مع مسائل نزع السلاح ومسائل التفتيش، ويفرض علينا أهمية التمسك بعدم اللجوء لاستخدام القوة والسلاح في عملية نزع السلاح لأن ذلك يسلبها مصداقيتها ويجردها من مضمونها الحقيقي. حيث إن الاستخدام واللجوء للقوة لن ينتج عنه إلا مزيداً من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية وموت الأبرياء والمزيد من العنف. وبالتالي يجب علينا في هذا الحفل الدولي الهام إعادة التأكيد على أهمية العمل في مجال نزع السلاح في إطار أجهزة وآليات الأمم المتحدة وقراراتها.

أثق في أنكم تابعت المراحل المختلفة للتعامل الدولي مع قضية العراق، والذي كان حرص مصر قيادة وشعباً على أن تتم تحت مظلة الأمم المتحدة. كما تابعت ما أسفرت عنه الجهود الفردية والإقليمية المتعددة الأطراف الهادفة للتوصل لتسوية سلمية، وآخرها قمم حركة عدم الانحياز والقمة العربية في مصر وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أكدت جميعها على مفاهيم التضامن والعمل المشترك الهادف للتعامل مع القضية بموضوعية وشفافية في إطار أحكام الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كان من الضروري إتاحة كافة الإمكانيات اللازمة والفرص الزمنية الملائمة لإتمام عملية التحقق بموجب القرارين ١٢٨٤ و ١٤٤١ في إطار من الموضوعية يكفل تنفيذ الأمم المتحدة للمهام التي حددتها هذه القرارات بفاعلية وفي إطار من العمل الجماعي الدولي السلمي بما يضمن تنفيذ العراق لالتزاماته.

ونحن نرى كما عبر عن ذلك وأكدّه السيد رئيس الجمهورية في كلمته إلى الشعب المصري أمس أن التحقق من قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل هو جزء لا يتجزأ من الجهد الدولي الهادف لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تعتمدّها الأمم المتحدة سنوياً بشأن المنطقة والتي للأسف لم تلق المتابعة الدولية الكافية لوضعها موضع التنفيذ الفعال إلا فيما يتعلق بالعراق وهو ما يطرح تساؤلات بشأن سياسية الكيل بمكيالين والتعامل مع مسائل نزع السلاح بأسلوب غير شامل وتمييزي.

كما نؤكد على ضرورة أن يتم التعامل مع قضايا الشرق الأوسط في إطار متكامل لا يركز على قضية واحدة دون الأخرى، وعلى نحو تسهم من خلاله المواقف الدولية في صياغة توجه قوي نحو تسوية هذه المشكلات وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي كانت وما زالت تحتل الأولوية الأولى في منطقة الشرق الأوسط وتظل الشاغل الأكبر للرأي العام العربي والدولي في ظل عدم التوصل بعد لتسوية تضع حد للاستنزاف المستمر للأبرياء.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أود أن أشكر سفيرة مصر. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا أحد يود ذلك على ما يبدو. وأود أيضاً أن أشكر جميع المتحدثين الذين أخذوا الكلمة هذا الصباح على عباراتهم الرقيقة الموجهة إلي.

كما تعلمون ووفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/1036، يعقد المؤتمر جلسيتين عامتين خلال الأسبوع الأخير من الجزء الأول من دورته السنوية. وفي هذا الصدد، أخطرتني الأمانة بعدم وجود أي متحدث في قائمة المتحدثين للأسبوع القادم في الوقت الحاضر. وأود بالتالي أن أقترح عقد جلسة عامة واحدة يوم الخميس ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وحيث إنني لا أسمع أي اعتراض على ذلك، أعلن عقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس المقبل في هذه القاعة.

وبذلك ينتهي عملنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥
